دور اليد العاملة الإيرانية في نهضت دول الخليج العربي دراسة تاريخية

أ.م. شاهين سهام عبدالرزاق

جامعة ديالى / كلية التربية الاساسية– قسم التاريخ

Email: shaheensuham82@gmail.com

الملخص:

أن الكثير من التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية قد أضفت الكثير من العوامل على التوجهات والأهداف الإيرانية، ولعل الدول العربية معنية مباشرة بذلك حفاظاً على أمنها القومي بكل التطورات التي تطال إيران سواء، سلباً أو إيجاباً، ولارتباط ايران المباشر مع الدول الخليج العربي سواء كان ذلك سياسيا او اقتصادياً اضافة الى الحدود البحرية التي تجمعهما سعت ايران الى العلاقة الجيدة مع دول الخليج العربي وذلك عن طريق ارسال اليد العاملة الى دول الخليج للمساهمة بالنهضة التي شهدها الخليج العربي واضافة الى ذلك تعود بالنفع الاقتصادي على الجمهورية الايرانية.

الكلمات المفتاحية: اليد العاملة، إيران، النهضة، الخليج العربي.

The role of the Iranian labor force in the rise of the Arab Gulf states, a historical study

Shaheen Siham Abdel Razzaq

Diyala University / College of Basic Education - Department of History

Abstract:

Many international and regional transformations and changes have added many factors to Iranian trends and goals, and perhaps the Arab countries are directly concerned with this in order to preserve their national security with all developments that affect Iran, whether positive or negative, and Iran's direct link with the Arab Gulf states, whether that is political or Economically, in addition to the maritime borders that unite them, Iran has sought to establish a good relationship with the Arab Gulf states by sending laborers to the Gulf countries to contribute to the renaissance witnessed by the Arab Gulf, and in addition to that, it is economically beneficial to the Iranian Republic.

Keywords: labor force, Iran, the Renaissance, the Arabian Gulf.

المقدمة:

"تعد منطقه الخليج العربي احدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم اذ تمثل موقع متوسطا بين الشرق والغرب كما انها تشكل منطقه التقاء لطرق المواصلات بين اسيا وافريقيا وتؤلف الحدود الشرقية للوطن العربي كما تمتلك منطقه الخليج العربي مجموعه من الجزر التي مثلت ولاتزال تمثل بؤر للتنافس والصراع الاقليمي والدولي على حد سواء فنجد ان الاهمية الاستراتيجية للخليج تكمن في ربطه القواعد الجوية الممتدة من جنوبي شرق اسيا مع قواعد حلف الناتو المنتشرة في جنوب اوروبا الغربية وتتزايد اهميه منطقه الخليج مع تزايد اهميه النفط كسلعه استراتيجية بالنسبة للاقتصاد العالمي. "

نجد ان ايران تتمتع بالعديد من مقومات وعناصر القوه السياسية والاقتصادية والعسكرية والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية واهمها البترول والعنصر الديموجرافي ما يؤهلها لتلعب دورا رياديا في منطقه الخليج العربي وكل تلك المقومات تدفعها لتحقيق طموحاتها بعد نفوذها داخل محيطها الاقليمي.

محددات السياسة الخارجية لايران تجاه دول الخليج العربي

تتأثر **السياسة** الخارجية لايران بمجموعه من الابعاد الداخلية التى تؤثر سلبا وايجابا على **السياسة** الخارجيه سواء كان مباشرا او غير مباشر وتعدد هذه المحددات والتشابك وعلى اساسها تحدد الدولة هدفها واستراتيجيتها ومن تلك المحددات (المحدد الجغرافي – المحدد السياسي– المحددات الدينية – المحدد العسكري – المحدد الاقتصادي – المحدد القومي)(أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠٠٤: ٨٨).

١–المحدد الجغرافي

"يعتبر المحدد الجغرافي من اهم المحددات اللازمة لفهم طبيعة السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول الخليج العربي لان العلاقات بين المتجاورة هي اكثر تفاعلا من الدول التى تقع خارج النظام الاقليمى وتقع ايران في الشمال لشرقي للخليج العربي بين خطى ٣٥ شمالا و٤٩ شرقا وتبلغ مساحتها ١,٦٤٨,٠٠٠كم وترتفع

الهضبة الايرانية عن سطح البحر ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ متر تحيط بها سلسه زاكروس التي كانت عائقاً طبيعياً لحدود الدولة الايرانية والتي تحدد مكونه الوديان والسهول الخصبة تقع في شمال غربي ايران وتمتد داخل حدود تركيا وفي القوقاز. "

ولايران خاصية مميزة من حيث الموقع الجغرافي الممتد مع حدود مشتركه بينها وبين الاتحاد السوفيتي سابقا واطلالا على الخليج وبحر عمان فضلا عن سيطرتها على الممرات المائي الحيوية الاستراتيجية في الخليج التي تشرف على جميع السواحل المقابلة لدول الخليج العربية اضافه الى مضيق هرمز الذى يفصل بينها وبين سلطنه عمان حيث تتوحد ايران ضمن كيان جغرافي كبير تحكمه سلطه مركزية واحدة.

لقد استمرت بريطانيا تلعب دور مؤثراً في النظام الاقليمي الخليجي وبقيت فتره من الزمن هى القوه المؤثرة على مجريات الاحداث في المنطقة وكانت ايران في اثناء الوجود البريطاني في منطقه الخليج لا تمارس دورا فاعلا ولكن عندما بدا الانسحاب البريطاني من الخليج تحمست لممارسه قوتها ونفوذها وهذا ما جعل الولايات المتحدة الى اختيار ايران لتمارس دور شرطي الخليج وفقا لمبادئ نيكسون وبالاخص الجانب الامني منه فاعلن لشاه ان ايران القوه الجديده في المنطقة وكان لهذا الامر حساسيه كبيره فضلا عن مشاعر التوتر في المنطقة العربية وهذا ما ادى بالشاه ١٩٦٦الى القيام بجوله دبلوماسية في المنطقه من اجل تهدئه الاجواء اسفرت عن بيان مشترك بين الشاه والملك فيصل يتحدث عن الصداقه العربيه الايرانية والتعاون العربي في الخليج (الشرقاوي، ٢٠٠٦: ٣٩).

٢. المحددات السياسية

"أدى قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ الى الاطاحة بنظام الشاه فكان من نتائج هذه الثوره انها اثرت على مجمل الاحداث المحلية والاقليمية داخل ايران ومنطقه الشرق الاوسط مما اخل بالتوازنات والترتيبات الامنية فقد ولد هذا النظام من مزيج من الاصالة والحداثة بين الفكر الاسلامي السياسي والديموقراطية الغربية وذلك كحل وسط ومحاوله للتوفيق بين التيارات الاسلامية التي تطالب بتطبيق نظام اسلامي خالص

يحدد فيه رجال الدين نواحي الحياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتيار ديموقراطى يطالب بنظام جمهوري يحكم فيه رئيس جمهوريه منتخب يعاونه وزراء ومجلس شورى منتخب يراقب السلطة التنفيذية مع الاخذ بالاعتبار بحل البرلمان بتوجهات الدولة الاسلامية ورأى العلماء المجتهدين الذين يعتبرون المراجع الدينية للنظام الاسلامي جمهوري. "

ان مصدر السلطة في القيادة الاسلامية وفي الدستور الذى يحكم ليس الامه انما الله عز وجل اما سلطه نائب المعصوم وولى الامر في عصر الغيبة فهي الاخرى لا تستمد من الامه انما من سلطه ايضا الهيه بحيث ان الراد على الامام معصوم كالراد على الله ويعتبر مرشد الثورة المؤسسة الرئيسية في الجمهورية الاسلامية وهو اعلى سلطه فعليه في البلاد وهو بمثابه المهدى المنتظر ومن صلاحياته ان يوقف العمل بأي مبدا من مبادئ الدولة ويستطيع تعليق الدستور وفصل او اعفاء الرئيس من منصبه للجمهورية وحل البرلمان المنتخب (المهيني، ٢٠٠٩: ٩٦).

"احدثت الحرب العالمية الثانية افرازات وتداعيات على مجمل الاحداث سواء على المستوى الدولي والمستوى الاقليمي فكان من نتائجها اضمحلال النفوذ البريطاني في منطقه الخليج مما زاد من اهميه النفط في النشاط الاقتصادي الايراني وشكل دعامه اساسيه في بنيه التنمية وحدا ذلك الحكومة الايرانية من القوه الشعبية الى الغاء المعاهد الموقعة بين شركه النفط الانجلو الايرانية وشاه ايران في عام ١٩٤٩ مما اجبر الشاه على اجراء انتخابات جديده اسفرت عن نجاح الجبهة الشعبية وتشكلت حكومة يراسها دكتور مصدق عام ١٩٥١للعمل على تأميم النفط. "

لقد وضع الدستور الايراني قواعد للاقتصاد منها ما يتمثل في القضاء على الربا والرشوة والسرقة والمقامرة ومصادره الثروات الناشئة عنها واعاده توزيعها على مستحقيها الشرعيين وعدم فرض ضريبه او الاعفاء منها الا بمقتضى القانون حسب المواد(٤٣-٤٧-٠٤٩-٥١٩) وفرض الدستور ايضا التزام الدولة بجميع مطالبات المواطن من ملبس ومأكل ومسكن ورعاية صحيه وانماء شخصيته للمساهمة في قياده

البلاد وذلك حسب المواد(٤٤-٤٦-٤٧) واما ما اثر على علاقه ايران بالخارج فيشير الدستور الى منع السيطرة الاجنبية على الاقتصاد الايراني والعودة الى العمل على الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات وعدم توظيف الاجانب الا في حالات الضرورة وموافقه مجلس الشورى.

كما ان للوطن العربي امتدادات اثنيه داخل ايران فان لايران كذلك امتدادات قوميه ومذهبيه مع دول الخليج العربي ممثله بالعمالة الفارسية والتي تشكل نسبه لا باس بها من تعدد سكان دول الخليج (العمري، ٢٠٠٧: ١٣٣).

توجهات إيران تجاه منطقة الخليج العربي

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

"من قراءة الأحداث الدولية المعاصرة تطالعنا حقيقة هي أن منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم في الأهمية الإستراتيجية بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، ويرجع ذلك إلى تصارع الدول العظمى للسيطرة عليها، لما تحتله منطقة الخليج العربي من مكانة ثابتة، سواء من حيث موقعها الجغرافي الذي أعطاها أهمية عسكرية، أو من حيث أهميتها الاقتصادية لأنها أحد أكبر مصادر النفط في العالم، علاوة على أنها سوق تجارية واستهلاكية كبيرة. "

تؤدي منطقة الخليج العربي الآن مهمة أمنية مباشرة وحاسمة في تكوين ميكانيكية الربط، الذي برز بصورة واضحة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بين الاستقرار الإقليمي والمصالح الدولية، حيث ظهر أن هناك ارتباط وثيق بين أمن الخليج العربي والنظام العالمي الجديد نتيجة احتلال الخليج العربي موقعاً خاصاً في نظام شبكة المصالح الإقليمية والدولية (خليل، ٢٠١٢: ٩٩).

أبعاد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

١. البعد الجغرافي

أ. ترجع الأهمية الجغرافية للخليج العربي إلى موقعه المتوسط في قلب العالم، ما جذب أنظار الدول الكبرى إليه طريقاً عالمياً للتجارة، فاشتدت المنافسة بينهم من أجل السيطرة عليه.

ب. وجود مضيق هرمز أهم موقع جغرافي في الخليج العربي، والذي يتحكم في طرق الملاحة البحرية، ويسيطر على طرق التجارة الدولية في هذه المنطقة، خاصة عبور النفط عبر هذا المضيق البحري الاستراتيجي.

٢. البعد الاقتصادي

أ. يعتمد العالم على نفط الخليج العربي نتيجة وجود أكثر من ٦٠% من الاحتياطي العالمي للنفط بالمنطقة، والذي يمتاز بالجودة والرخص النسبي في تكاليف الإنتاج.

ب. تمتاز المنطقة بإمكانات مالية كبيرة أدت إلى وجود فائض نقدي، ما جعلها منطقة لجذب الاستثمار الغربي والتنافس العالمي لاجتذاب هذا الفائض، فأصبحت المنطقة سوقاً تجارياً عالمياً لتصدير المنتجات الأمريكية والأوروبية واليابانية والصينية (عبد الله، ٢٠٠٩: ٩٦).

٣. البعد الأمني

"هناك ارتباط وثيق بين أمن منطقة الخليج وبين الأمن القومي العربي، ومصالح بعض الدول الإقليمية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، مثل إيران وإسرائيل، وبين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى ومصالحها، كما أن موقع الدول الخليجية في قارة آسيا وقربها من قارة أوروبا وأفريقيا، جعل أمن الخليج العربي، وتبعاً له الأمن القومي العربي، يتأثر بالصراعات الإقليمية والدولية المحيطة به. وطبقاً للمبدأ الذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق "ايزنهاور"، وهو مبدأ "ملء الفراغ"، تسعي الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين منطقة الخليج

العربي، ومنع تأثرها بالصراعات الإقليمية (خاصة من جانب إيران)، وذلك بالوجود بالقرب من منطقة الخليج العربي أو داخله "(فتحي، ٢٠٠٦: ٦٣).

أصبح الخليج العربي واحداً من أهم ثوابت سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأمنية والإستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الاستراتيجي للخليج، وإنما بالنظر أيضاً إلى أن المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي وتمثل المركز الرئيس لثقل الدور الإيراني في المنطقة والعالم.

ولإيران توجه رئيس نحو المشاركة في أمن منطقة الخليج العربي بصفتها دولة رئيسة في الشرق الأوسط، حيث ترى أن أمن الخليج مسؤولية مشتركة بينها وبين دول الخليج العربي، لذلك فهي ترفض الاتفاقيات الأمنية الموقعة ما بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية ودول كبرى أخرى، لأن هذا يمس أمنها القومي(الطحناوي، ٢٠٠٥: ٨٨).

في مقابل ذلك، ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل محددة وهي:

أ. المسائل المتعلقة بالبحر ومياه الخليج، والمسائل المتعلقة بالممرات الدولية وحرية الملاحة.

ب. ضرورة التفرقة بين أمن دول مجلس التعاون وأمن الملاحة في الخليج، بصفة أن إيران دولة تطل على الطرف الآخر للخليج، وأن أمن دول مجلس التعاون ذو بعد عربي، له صلة بوحدة المصير المشترك.

ج. يمكن استقطاب إيران للوقوف بجانب دول مجلس التعاون بما يحقق الصالح العام وحل القضايا المشتركة، شريطة عدم تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، والبعد عن إستراتيجية نشر مبادئ الثورة، وزيادة حجم قواتها المسلحة، والاتجاه نحو بناء قدرات ردع نووية(عطيه، ٢٠٠٧: ٨٨).

وعلى هذا فقد شهدت العلاقات الخليجية – الإيرانية قدراً من التذبذب وعدم الاستقرار، في ضوء ارتباطها بالعديد من العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي أسهمت في بلورة شكل هذه العلاقات وطبيعتها ومن أبرزها:

١. اختلاف توجهات التيارات الإيرانية المتعاقبة على السلطة إزاء التعامل مع الدول الخليجية، ما بين العمل على تحسين العلاقات معها وتطويرها، وبين التحفظ وتفعيل العمل السري المضاد، الأمر الذي ارتبط ارتباطاً أساسياً بتولي أي من التيارين "الإصلاحي "أو "المحافظ" قمة السلطة في إيران.

٢. استمرار العديد من القضايا الخلافية بين دول الخليج وإيران، وفى مقدمتها قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، فضلاً عن محاولات طهران الدائبة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، والسعي لفرض وجودها في أية ترتيبات أمنية تتعلق بأمن الخليج، ورفضها من ثم الوجود الأجنبي في المنطقة.

٣. قناعة دول الخليج بعدم تخلي النظام الإيراني، سواء الإصلاحي أو المحافظ، عن محددات ومبادئ الثورة الإسلامية، والعمل على تصدير مبادئها إلى الدول العربية والإسلامية كافة بعامة، والخليجية بخاصة لجوارها الجغرافي، ولكونها تضم نسبة من الشيعة يمكن استغلالها في تحقيق هذا الهدف، وهو ما يطرح بتأثيراته السلبية على العلاقات بين الجانبين (حماد، ٢٠٠٢: ١٦٣).

يضاف إلى ذلك موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الملف النووي الإيراني، فهناك توافق بينها حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي وعلي الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدرتها النووية والتدميرية الراهنة أو المستقبلية، ويرتكز هذا الموقف على المبادئ التالية:

١. اعتماد دول المجلس موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة، ويشمل إسرائيل بخاصة، هدفه ترسيخ

الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي"، أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل".

٢. تعتقد دول مجلس التعاون الخليجي أن على إسرائيل أن تبدأ العمل الجدي في تطبيق تعهداتها القانونية التي جاءت ضمن الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية لعام ١٩٩٤ (اتفاق وادي عربة)، والتي تعهد من خلالها الطرفان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، التقليدية وغير التقليدية، ضمن إطار سلام عادل ودائم ومستقر.

٣. الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام التفتيش الدولي، وتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ٧١/٤٩ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٩٤، الذي يطالب جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية (ملكي، ٢٠٠٣: ٨٨).

ثانياً: العلاقات الإيرانية – السعودية

يبدو أن الثورة الإسلامية في إيران شكلت هاجساً أسهم في توتر علاقات الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع معظم الدول العربية، ومنها الخليجية بالأخص، وكان للمملكة العربية السعودية نصيب من تلك التوترات، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب التي مازالت قائمة حتى اليوم وأهمها:

١. الدعم السعودي الواضح للحكومة العراقية في حربها مع إيران، التي امتدت لثماني سنوات.

٢. التخوف الإيراني الواضح من العلاقات المتينة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

٣. التخوف السعودي من فكرة تصدير الثورة إلى الدول العربية.

٤. التدخل الإيراني الأخير في العراق بعد سقوط نظام "صدام حسين"، وانسحاب القوات الأمريكية لدعم وتمويل التيار الشيعي على حساب الطائفة السنية، هذا ما أثار غضب السعوديين.

٥. إرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين منتصف عام ٢٠١٢، لدعم دولة البحرين في مواجهة حركة الاضطرابات التي قامت بها المعارضة في البحرين، وعدَّت إيران هذا التدخل تهديداً واضحاً لها وللفصائل الموالية لها في البحرين، ما أدى إلى توتر العلاقات السعودية – الإيرانية (ناجي، ٢٠١٣: ٧٨).

ثالثاً: العلاقات الإيرانية – القطرية

انتهجت قطر خطاً متوازناً في علاقاتها مع إيران منذ قيام الثورة الإسلامية وحتى اليوم، فقد ظلت الدوحة العاصمة الخليجية الأكثر قرباً مع طهران، بل حققت قطر توازناً بين علاقاتها مع إيران ومستلزمات العضوية في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي على مدى نحو ثلاثة عقود، هي عمر جمهورية إيران الإسلامية، لم تصل العلاقات إلى حد الخصام كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، وإن كانت لم تتسم بالحرارة في بعض الفترات، بفعل الانحياز الخليجي للعراق في حربه مع إيران، فقد كانت الدوحة أول عاصمة خليجية تخرج عن حالة المقاطعة مع إيران، وذهبت إلى أكثر من ذلك عندما نادت بأن تشترك إيران في مهمات حفظ الأمن في المنطقة بوصفها من أكبر دول المنطقة وأقواها.

وتحظى العلاقات الإيرانية – القطرية بخصوصية في تفاعلات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتجه إلى التحسن باستمرار، وهو ما انعكس في تطوير توقيع الدولتين اتفاقية أمنية، خلال زيارة وزير الداخلية الإيراني "مصطفى محمد نجار" للدوحة، في ٩ مارس ٢٠١٠، تضمنت مجالات مكافحة المخدرات، وتهريب البضائع، ومحاربة تزوير مستندات الاستثمار ووثائق المسافرين، والأنشطة الاقتصادية غير القانونية، إلى جانب تعزيز التعاون بين حدود البلدين، حيث تشكلت لجان مشتركة تجتمع مرة كل عام لبحث تعزيز الاتفاقية، وقد أكد وزير الداخلية الإيراني على أن تلك

الاتفاقية تعد رسالة من أجل السلام والصداقة يمكن للمواطنين استثمار فوائدها، وأضاف أن الاتفاقية تضمنت ١٢ بنداً في مجالات عديدة(سالم، ٢٠٠٦: ١٣٩).

رابعاً: العلاقات الإيرانية – العمانية

"شهدت العلاقات الإيرانية العمانية على مر السنين فترات من الصراعات والتعاون المشترك وقد أسهمت العديد من المظاهر في دعم علاقات البلدين، كان من أبرزها:

١. علاقات النسب بين القبائل على جانبي مضيق هرمز أوجدت علاقات جيدة بين البلدين.
٢. حيوية العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري المشترك بين البلدين؛ حيث إن للبلدين رؤية مشتركة لدعم أنواع التعاون كافة وتطويرها وفى جميع المجالات، إذ أبرم الجانبان عدة اتفاقيات، منها اتفاقية تبادل الاستثمارات، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية التعاون العلمي والفني، إضافة إلى اتفاقيات أخرى.
٣. زيارات كبار المسؤولين، ومن أبرزها زيارة وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متكي"، في ٣ فبراير ٢٠٠٦، ليزداد دعم علاقات البلدين مع زيارة الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد"، في ١٥ مايو ٢٠٠٧.

يُذكر أن سلطنة عمان هي الدولة العربية الوحيدة التي لها علاقات بهذا المستوى الرفيع مع إيران. وتكتسب العلاقات مع سلطنة عمان أهمية خاصة لدي إيران التي تسعي دائما إلى تطويرها، استجابة إيران للجهود العمانية هدفت إلى فتح نافذة حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد حالة التصعيد غير المسبوقة في الملف النووي الإيراني، لاسيما أن مسقط تحظى بثقة الطرفين، ومن هنا جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني السابق "منوشهر متكي" إلى مسقط، في ١١ أكتوبر ٢٠١٠، حيث شارك في اجتماعات اللجنة العمانية – الإيرانية المشتركة الثالثة عشرة، مشيداً بتطور العلاقات التجارية بين البلدين، ومؤكداً أنه ينبغي تفعيل مذكرات التفاهم التي وُقِّعت بين البلدين" (سالم، ٢٠٠٦: ١٤٠).

خامساً: العلاقات الإيرانية – الكويتية

المتوقف أمام المحطات التاريخية للعلاقات الكويتية – الإيرانية، يجد أن الكويت استطاعت، على الرغم من بعض المحطات الساخنة، الحفاظ على علاقات طبيعية في معظم الفترات، ولم يعق ذلك اتفاقيات الصداقة بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك انتماء الكويت لمجلس التعاون الخليجي الذي يضم ست دول تتباين علاقاتها بإيران.

منذ استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١، ساعدت مواقف الدولتين الايجابية في تعزيز العلاقات بينهما، ففي عام ١٩٧٣، أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الكويت في مواجهة الاعتداء العراقي على أراضيها، فيما تسمي حادثة "الصامتة"، وهو ذات الموقف الذي اتخذته إيران من غزو النظام العراقي للكويت عام ١٩٩٠. وفى المقابل وعلى الرغم من أن نجاح الثورة الإسلامية كان في بدايته مصدر قلق بالنسبة للكويت، كغيرها من دول الخليج، إلى أن القلق سرعان ما تبدد، واعترفت الكويت رسمياً بالنظام الجديد، وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك "صباح الأحمد" (أمير الكويت الحالي) أول مسؤول رفيع المستوى من منطقة الخليج يزور طهران بعد قيام الثورة (ايزدي، ٢٠٠٠: ٧٨).

"لكن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، قطع ذلك الهدوء، فمع بداية الحرب أعلنت الكويت حيادها وطالبت الطرفين بوقف القتال، إلا أن الأراضي الكويتية تعرضت لاختراق بري إيراني وقصف بالصواريخ، وقد توتر الموقف بين البلدين بعد اتهام الكويت إيران بمحاولة اغتيال أمير الكويت "جابر الأحمد الصباح"، في ٢٥ مايو ١٩٨٥، وتنفيذ تفجيرات قام بها محسوبون على إيران في الكويت. وفى الوقت نفسه أعلنت الكويت دعمها المادي والسياسي للعراق في حربه، وهو نفس الدعم الذي حظي به العراق من معظم الدول العربية. وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية هدأت الأمور قليلاً حتى وقع الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠، فكان فرصة مواتية

لبدء مرحلة جديدة وايجابية من العلاقات الثنائية، حيث رفضت إيران منذ البداية هذا الاحتلال. "

وبدأت العلاقات بين البلدين تشق طريقها للانتعاش مرة أخري، غير أن التطورات الإقليمية والدولية والخلافات في وجهات النظر الكويتية – الإيرانية تضع عراقيل في سبيل تطوير هذه العلاقات في المستقبل، فإيران لا تزال رافضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفا فاعلاً فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية. ويُعقد من ذلك الوضع النزاع الغربي – الأمريكي مع إيران بشأن مشروعها النووي، وهو الوضع الذي ينذر بمواجهة عسكرية محتملة، وقد كان الموقف الكويتي واضحاً في مطالبة الغرب منذ بروز الأزمة بانتهاج الحوار، ومطالبة إيران في الوقت نفسه بمزيد من الشفافية في التعامل مع هذه القضية، ورغم تزايد سخونة الوضع تحرص الكويت على أن تنأي بنفسها عن أن تكون طرفاً في هذه المواجهة، وتصر على تفضيل الحوار على المواجهة(ياسين، ٢٠٠٩: ٨٣).

وقد شهد عام ٢٠٠٧، مزيداً من التقارب بين الطرفين تجسد في تبادل الزيارات على أعلى مستوى بين مسؤولي الدولتين، ومن أبرزها:

١. زيارة "محمد باقر ذو القدر"، مساعد وزير الداخلية الإيراني إلى الكويت، في ٧ مايو ٢٠٠٧، للتوقيع على مذكرة التفاهم الأمني بين الدولتين.
٢. في ١٠ يونيه ٢٠٠٧، زار "غلام حداد عادل"، رئيس مجلس الشورى الإيراني الكويت زيارة رسمية، تلبية لدعوة رئيس مجلس الأمن الكويتي الشيخ "جاسم الخرافي".
٣. زيارة "منوتشهر متقي"، وزير الخارجية الإيراني الكويت زيارة رسمية، في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧، في إطار الاجتماعات الدورية للجنة العليا المشتركة بين الدولتين.

"فضلاً عن التعاون الأمني بينهما؛ ففي ١٦ مايو ٢٠٠٧ وقعت إيران والكويت اتفاقاً أمنياً (مذكرة تفاهم أمني)، وذلك خلال زيارة وفد أمني كويتي لطهران، في الفترة

١٥ – ١٧ مايو ٢٠٠٧، برئاسة "أحمد الرحيب"، والتي اجتمع خلالها مع نظيره الإيراني "محمد باقر ذو القدر" مساعد وزير الداخلية الإيراني، في إطار الاجتماع الخامس للجنة الأمنية المشتركة، وهو الاجتماع الذي عمد إلى دراسة المنجزات التي تحققت بين الدولتين على صعيد منع تهريب المخدرات، ومكافحة الإرهاب، والتعاون بين قوات خفر السواحل(عبد الله، ٢٠٠٩: ٣٩).

شهدت العلاقات بين إيران والكويت عام ٢٠١٠، نوعاً من التوتر والاحتقان على خلفية إعلان أجهزة الأمن الكويتية عن تفكيك شبكة تجسس تعمل لحساب الحرس الثوري الإيراني، كانت تسعى إلى رصد المنشآت الحيوية والعسكرية الكويتية، والقواعد العسكرية الأمريكية بالكويت، وتضم عدداً من الجنسيات المختلفة. وقد نفت إيران هذه المزاعم مؤكدة أنها تأتي في إطار الحرب الإعلامية الرامية إلى بث الفرقة بين الدول الإسلامية، وصرف الأنظار عن الخطر الحقيقي الذي يهدد المنطقة، وهو إسرائيل، داعية الجميع إلى توخي الحذر، وعدم الوقوع في فخ الدعايات المغرضة. "

بالإضافة إلى قضية الاختراق الأمني، أبدت الكويت تحسباً ملحوظاً تجاه تطورات أزمة الملف النووي الإيراني، خصوصاً في ظل اقتراب مفاعل بوشهر من الأراضي الكويتية، وخشية الكويت من أن يؤدي حدوث أي تسرب إشعاعي محتمل إلى تلوث مياه الخليج، وهو ما حاولت إيران احتواءه، إذ أوفد الرئيس "أحمدي نجاد" رئيس ديوانه ومبعوثه للشرق الأوسط "اسفنديار رحيم مشائي" إلى الكويت، للقاء الأمير الشيخ "صباح الأحمد"، حيث حمل مشائي تطمينات إيرانية حول محطة بوشهر، مؤكداً أن سقف التعاون مع الكويت لا حدود له، ومطالباً دول الجوار بألا تسمح للقوات الأجنبية بإطلاق نيرانها من القواعد الموجودة على أراضيها، ولافتا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أضعف من زمن احتلال العراق وأفغانستان، وتسعى لتخويف دول المنطقة لبيعها أسلحة(عطيه، ٢٠٠٧: ٦٣).

"لكن اللافت للانتباه هو أن ثمة امتعاضاً إيرانياً تجاه إقدام الكويت على افتتاح برنامج نووي، أسوة بكل من الإمارات والأردن ومصر، حيث أبدت اندهاشها من هذا

الاندفاع اللافت نحو إنشاء المفاعلات النووية، في الوقت الذي بالغت فيه من مخاوفها الخاصة تجاه المفاعل النووي الإيراني، وأصبح السؤال الأكثر إلحاحاً داخل الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار في إيران هو: من يضمن أن هذه المفاعلات التي سوف تديرها شركات أمريكية وفرنسية ويابانية لن تصل إلى السلاح النووى؟، أو أن عوامل الأمان فيها مطمئنة؟، وفى رؤية إيران فإن دوافع دول الخليج لبناء محطات نووية تتخطى أي منطق اقتصادي، بل إن لها دوافع إستراتيجية ملحوظة خاصة بمواجهة طهران"(سالم، ٢٠٠٦: ٧٨).

ساهم هذا الانفتاح لفترة من الزمن في العلاقات بين الكويت والجمهورية الايرانية وزيارة عدد من المسؤولين لكلا الدولتين الى انتشار واسع لليد العاملة الايرانية في جمهورية الكويت وذلك اثناء تطور الكويت وبدء الحركة العمرانية الواسعة فيها حيث كان للعمالة الايرانية دور مهم في حركة الاعمار ولكنها تراجعت مع توتر العلاقات بين الطرفين في لحظة من الزمن فيما عادت بعد الغزو العراقي للكويت.

سادساً: العلاقات الإيرانية – البحرينية

تعود العلاقات البحرينية – الإيرانية إلى بداية القرن السابع عشر، عندما حكمت الدولة الصفوية البحرين لفترات متقطعة، بدءاً من عام ١٦٠١ حتى عام ١٧٨٣، وظلت إيران تنظر إلى البحرين وكأنها جزء من إمبراطورية إيران، واستمرت هذه النظرة حتى عام ١٩٦٩، عندما قامت الأمم المتحدة بإجراء استفتاء للشعب البحريني، الذي صوت لاستقلاله عن إيران، وأنهت بريطانيا استعمارها للبحرين، وأعلنت البحرين استقلالها، في أغسطس ١٩٧١.

"وشأنها شأن بقية العلاقات الخليجية – الإيرانية، فقد مرت العلاقة بين البلدين بمراحل عديدة، أهمها بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، عام ١٩٧٩، حيث كان للثورة تأثير كبير في المنطقة، وخاصة بالنظر إلى شعار تصدير الثورة الذي رفعته إيران خلال العقد الأول من الثورة، وكانت البحرين تنظر إلى هذا الشعار وكأنه تهديد لها باعتبار طبيعة التكوين المذهبي لكل منهما، حيث إن أكثرية سكان البحرين هم

أتباع المذهب الشيعي، الذي يمثل المذهب السائد والحاكم في إيران، لكن البحرين أيدت انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وأرسلت وفداً رسمياً لتهنئة أقطاب الثورة، إلا أن هذه العلاقة لم تدم طويلاً. "

طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، مرت العلاقات بين البلدين بعواصف عديدة، أهمها عندما اتهمت البحرين طهران بتمويل جماعات لقلب نظام الحكم وإثارة الفتنة، في وقت كانت قد بدأت فيه الحرب الإيرانية – العراقية، وكانت البحرين من الداعمين للعراق. وإثر تلك الاتهامات لطهران، قامت السلطات البحرينية باعتقال من رأته مشاركاً في إثارة الفتنة من البحرينيين، وقامت بتسفير آخرين من ذوي أصول إيرانية، كما منعت مواطنيها من السفر إلى طهران(أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠٠٤: ٨٨).

"وبلغت العلاقات بين البلدين ذروة التوتر، عام ١٩٩٦، عندما اكتشفت البحرين – بحسب الرواية الرسمية – تنظيماً سرياً باسم "حزب الله البحريني"، وأن المراد منه التآمر لقلب نظام الحكم، وأنهم تلقوا تدريبات في طهران، واتخذت عقب ذلك قراراً يقضي بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بالأعمال، بعد ما كان رفع المستوى إلى سفير، عام ١٩٩١. "

شهدت العلاقات بين البلدين منعطفاً جديداً، منذ عام ١٩٩٧، بعد انتخاب "محمد خاتمي" رئيساً لإيران، الذي كانت توجهاته العامة بالانفتاح وتطبيع العلاقات مع دول الجوار العربي، وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي. ومن جهة أخرى تسلم "حمد بن عيسي آل خليفة" مقاليد الحكم إثر وفاة والده، فتم تبادل السفراء بين الرئيس الجديد والملك الجديد، في عام ١٩٩٩.

"في أعقاب هذه التطورات، أخذت العلاقات البحرينية – الإيرانية في التحسن تحسناً كبيراً للغاية، وكان للتقارب السعودي – الإيراني دور مهم فيها، وقد تُوجت هذه العلاقات بزيارات متبادلة لوزيري خارجية البلدين، واستئناف العلاقات الدبلوماسية، لكن الأهم في هذه التطورات هو زيارة الملك "حمد بن عيسي آل خليفة" إلى طهران، وزيارة

الرئيس "خاتمي" إلى المنامة، وتُعد هاتان الزيارتان تحولاً مهماً في تاريخ العلاقات بين البلدين. ففي المجال السياسي أسفرت الزيارات المتبادلة عن إجراء العديد من المباحثات التي تتضمن قضايا رئيسة، بما في ذلك المسائل السياسية الإقليمية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات، وتشكيل لجنة متابعة مشتركة بين البلدين. وانعكس تحسن العلاقات على الجانب الاقتصادي، حيث وقع الطرفان خلال الزيارات المتبادلة عدداً من الاتفاقيات، أهمها: التعاون الاقتصادي والتجاري والفني، وتشجيع الاستثمارات وحمايتها، وتفادي الازدواج الضريبي وغيرها" (ايزدي، ٢٠٠٠: ١٢٣).

رغم الأجواء المشحونة في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لم يطرأ تغيير كبير على الوضع القائم بينهما، وخلال زيارة وزير الخارجية الإيراني "منوتشهر متكي" للمنامة، في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧، شدد ملك البحرين على دعم بلاده لوجهات النظر الإيرانية إزاء القضايا الإقليمية، ورأت أن استخدام طهران للطاقة النووية لأغراض سلمية بحتة حقاً مشروعاً لها، موضحاً أن أمن إيران بمنزلة أمن منطقة الخليج، ومحذراً من مغبة أي تعرض لها.

جاءت تصريحات "ناطق نوري" رئيس مجلس الشورى الأسبق ورئيس لجنة التفتيش التابعة للمرشد الأعلى، في فبراير ٢٠٠٩، لتفتح حلقة جديدة من حلقات التوتر في علاقات البلدين، والتي ذكر فيها أن البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران، وهو ما كان من شأنه إثارة التوتر فيما بينهما، خاصة وأن هذه ليست المرة الأولي التي يُطلق فيها بعض المسؤولين الإيرانيين مثل هذه التصريحات، حيث يذكر أنه في عام ٢٠٠٧، جاء في مقال لمدير تحرير صحيفة "كيهان" الإيرانية حسين شريعة مداري، وبالتحديد في ٩ يوليه ٢٠٠٧، ذكر أن البحرين كانت جزءاً من الأراضي الإيرانية، وأدي ذلك حينها إلى توتر في علاقات الطرفين (ناجي، ٢٠١١: ٩٣).

اتجهت العلاقات الإيرانية مع البحرين إلى مزيد من التحسن بعد ذلك، حيث أعلنت إيران أنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع كل من البحرين وقطر بشأن ترسيم الحدود البحرية بين الدول الثلاث، وقالت الخارجية الإيرانية أن الخبراء توصلوا إلى نتيجة

ايجابية حول الحدود البحرية، لافتة إلى أن الاتفاق المبدئي سيوقع رسمياً بعد دراسته في العواصم الثلاثة، مشيرة إلى أن المشكلات الحدودية بين كل الدول ينبغي حلها. كما أعلنت إيران أنها ستبدأ قريباً في تصدير الغاز إلى البحرين، إلى جانب سلطنة عمان بهدف تنفيذ العديد من مشروعات الطاقة التي تنوي الدولتان القيام بها في المرحلة المقبلة، إضافة إلى المشروعات الاقتصادية الأخرى، وأهمها محطات الطاقة، وإنشاء المصانع المختلفة التي تحتاج إلى كميات جيدة من الغاز، وأيضا للاستخدام المحلي.

"شهدت العلاقات بين الطرفين نوعاً من التوتر على خلفية الانتقادات الحادة التي أطلقتها الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار وأجهزة الإعلام في إيران، تجاه مسألة نشر الصواريخ الأمريكية في أربع دول خليجية من بينها البحرين، فقد عدت هذه الأوساط الخطوة الأمريكية المدعومة من دول مجلس التعاون تهديداً مباشراً للأمن الوطني الإيراني، وأن دول الخليج تنتهج سياسة سوف تنتج تداعيات خطيرة باستضافتها القواعد الأمريكية، وبمساعدة الإدارة الأمريكية في عسكرة المنطقة والمشاركة في تهديد إيران"(الشرقاوي، ٢٠٠٦: ٩٧).

سابعاً: العلاقات الإيرانية – الإماراتية

"بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بالنظام الملكي، اتسم الموقف الإماراتي، كغيره من مواقف دول الخليج العربي، بالقلق وخاصة إزاء مسألة ما سُمي بتصدير الثورة، وإن قوبل تغير النظام في طهران من أبو ظبي بشيء من التفاؤل من ناحية حل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، وخاصة أن النظام الجديد دعا إلى علاقات حسن جوار، غير أن التفاؤل الإماراتي ما لبث أن تلاشى، فالقادة الإيرانيون الجدد حافظوا على نفس سياسة النظام الإيراني السابق إزاء مسألة الجزر الثلاث على أنها إيرانية بالكامل، ويذكر في هذا الصدد أن أبو ظبي عرضت على طهران إجراء مباحثات بشأن هذه المسألة، غير أن الجانب الإيراني نأي بنفسه عن مناقشة المسألة،

كما رفض عام ١٩٩٦ اقتراحاً من مجلس التعاون الخليجي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية" (درويش، ٢٠٠٣: ٨٨).

شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً نسبياً – كما حدث مع بقية دول الخليج – في أعقاب الغزو العراقي للكويت، ليزداد مع وصول الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي" إلى سدة الرئاسة، كما أسهم في مزيد من التحسن التقارب السعودي – الإيراني الذي أسهم في تخفيف حالات الاحتقان بين الطرفين.

وقد برز هذا التحسن والتقارب بصورة جلية في العديد من المظاهر كان أهمها:

١. تأكيد الإمارات عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستعمال أراضيها لغرض التجسس على إيران، أو أن تكون منطلقاً لأية عمليات عسكرية تستهدف إيران، لكنها في الوقت نفسه لن تكون طرفاً في مشكل لا يمسها، وسيكون لها دور حيادي إذا ما وقع المحظور.

٢. تبادل الزيارات واللقاءات بين كبار المسؤولين في الدولتين، وكان من أبرزها زيارة وزير الخارجية الإيراني "متكي" لأبو ظبي، في أول مايو ٢٠٠٧"، تمهيدا لأول زيارة لرئيس إيراني إلى الإمارات منذ تأسيس دولة الإمارات عام ١٩٧١، حيث قام "أحمدي نجاد" بتلك الزيارة، في ١٣ مايو ٢٠٠٧. كما شهد العام نفسه لقاءً آخر جمع بين الرئيس الإيراني "نجاد" والشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان"، على هامش اجتماع قمة دول مجلس التعاون الخليجي، التي عقدت في الدوحة، في الفترة من ٣ – ٤ ديسمبر ٢٠٠٧.

٣. زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين، حيث تُعد الإمارات أكبر شريك تجاري إقليمي لإيران، ويبرز ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها:

أ. أكثر من عشرة آلاف شركة إيرانية أو إماراتية – إيرانية تعمل داخل الإمارات.

ب. أن إجمالي الاستثمارات الخاصة بالإيرانيين داخل الإمارات يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار، وأن هذه الاستثمارات تلعب دوراً مهماً وفاعلاً في الاقتصاد الإماراتي عبر إيجاد الآلاف من فرص العمل.

ج. خلال عام ٢٠٠٧، سُجلت سبع وعشرون شركة اقتصادية مملوكة للإيرانيين في دبي، بينما تعمل ٨١٠٠ شركة إيرانية – إماراتية داخل الإمارات(عطيه، بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، ٢٠١١: ٣٣).

د. توجد أكثر من ألف شركة يحظى الإماراتيون فيها بالنصيب الأكبر مقارنة بحصص الإيرانيين، وأن إجمالي عدد الشركات التي يتشارك فيها الإيرانيون في دبي وحدها يصل إلى عشرة آلاف شركة.

هـ. أكثر من ٤٥٠ ألف إيراني يعيشون في الإمارات، البالغ عدد سكانها ٤.١ مليون نسمة.

و. أشار تقرير للبنك الاستثماري الإماراتي "شعاع كابيتال" – مقره دبي – إلى أن ٥٠% من مشتري الوحدات السكنية في دبي من إيران ودول الكومنولث، مقابل ٢٠% من دول الخليج، و١٥% من بريطانيا والهند وباكستان.

"مما لاشك فيه أنه إذا تركنا الإحصاءات للكشف عن مفردات العلاقات الاقتصادية بين إيران وبين دول مجلس التعاون الخليجي فقد نحتاج إلى دراسة مستقلة، لكن في المقابل نعتقد بأن ما سبق ذكره يكشف لنا بل ويؤكد حالة التباين الشديدة القائمة بين ملف العلاقات السياسية بين ضفتي الخليج من جهة وبين ملف العلاقات الاقتصادية العابرة فوق مياهه وشاطئه(ناجي، ٢٠١٣: ٨٨).

ففي الآونة الأخيرة دخلت العلاقات مع الإمارات بدورها دائرة التوتر على المستويين السياسي والاقتصادي: "

١. **على المستوى الأول:** تصاعدت حدة الخلاف حول أزمة الجزر الثلاث، خصوصاً بعد تصريحات وزير الخارجية الإماراتي الشيخ "عبد الله بن زايد آل نهيان"، التي شبه فيها الاحتلال الإيراني للجزر بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، فعلي ضوء ذلك انطلقت تهديدات إيرانية إلى الإمارات بدأها قائد القوات البرية في الحرس الثوري الجنرال "محمد بابور"، الذي قال أن المرحلة الثالثة من مناورة "النبي الأعظم ٠٥"، التي بدأت في ٢٢ ابريل ٢٠١٠، تتضمن القيام بتدريبات للدفاع عن الجزر

التي تحتلها إيران في مياه الخليج، ومواجهة "تغلغل العدو"، كما أطلقت بعض أجهزة الإعلام المقربة من الدولة اتهامات للإمارات بدعم المعارضة الإيرانية في الداخل خصوصاً قادة حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات "مير حسين موسوي" و"مهدي كروبي".

في ٢ يونيه ٢٠١٢، قام قائد الحرس الثوري الإيراني "محمد على جعفري" بزيارة الجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة وتفقد القوات الإيرانية المرابطة في هذه الجزر، وقد عدت الأمارات هذه الزيارة عملاً عدائياً موجهاً للدولة واستدعت سفيرها من طهران للتشاور.

٢. **على المستوى الثاني:** تقلصت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين على خلفية انخراط الإمارات تدريجياً في الالتزام بتنفيذ العقوبات الدولية الصادرة ضد إيران بسبب أزمة ملفها النووي، وهو ما انعكس في شكل فرض قيود على التعاملات المالية مع المصارف الإيرانية التي أدرجتها وزارة الخزانة الأمريكية فيما يسمي بـ"اللائحة السوداء"، موقفة بذلك مصدراً مالياً حيوياً لإيران، وقد وصل عدد المصارف الإيرانية التي جُمد التعامل معها إلى ٤١ مصرفاً، فضلاً عن إغلاق ٤٠ شركة محلية وأجنبية قامت بانتهاك العقوبات الدولية عبر بيع إيران مواد يمكن أن تستخدم في صناعة أسلحة نووية. وقد خلفت هذه الإجراءات الإماراتية استياءً بالغاً لدي إيران، دفع قائد القوات البحرية بالجيش الإيراني الأميرال "حبيب الله سياري" إلى القول بأن القوة البحرية الإيرانية لن تسمح للإمارات بتفتيش السفن الإيرانية تطبيقاً للعقوبات الدولية، مضيفاً أن الأمارات لا تمتلك الجرأة على القيام بهذا العمل" (عطيه، ٢٠٠٧: ٨٨).

الخاتمة:

أن الكثير من التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية قد أضفت الكثير من العوامل على التوجهات والأهداف الإيرانية، ولعل الدول العربية معنية مباشرة بذلك حفاظاً على أمنها القومي بكل التطورات التي تطال إيران سواء، سلباً أو إيجاباً.

ولارتباط ايران المباشر مع الدول الخليج العربي سواء كان ذلك سياسيا او اقتصادياً اضافة الى الحدود البحرية التي تجمعهما سعت ايران الى العلاقة الجيدة مع دول الخليج العربي وذلك عن طريق ارسال اليد العاملة الى دول الخليج للمساهمة بالنهضة التي شهدها الخليج العربي واضافة الى ذلك تعود بالنفع الاقتصادي على الجمهورية الايرانية.

المصادر:

١. إدريس، محمد السعيد (٢٠١١): "أفاق تطور علاقات مصر وإيران"، مختارات إيرانية، العدد ١٢٩.

٢. أكاديمية ناصر العسكرية العليا (٢٠٠٤): دراسة حالة إيران، مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، القاهرة، يناير

٣. ايزدي، بيري (٢٠٠٠): "مدخل إلي السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية"، ترجمة سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولي.

٤. حماد، مدحت (٢٠٠٢): التقرير الاستراتيجي الإيراني، قضايا إيرانية، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد الثاني.

٥. خليل، منصور علي محمود (٢٠١٢): "التحديات الإيرانية للتوجهات الدولية في المجال النووي وأثر ذلك علي الأمن القومي العربي"، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.

٦. درويش، عتيق جمعة على (٢٠٠٣): "العلاقات الإماراتية/ الإيرانية وأمن دول مجلس التعاون الخليجى"، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.

٧. سالم، صلاح (٢٠٠٦): "التفكير السياسي العربي"، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة.
٨. الطحناوي، محمد محمود (٢٠٠٥): "الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي"، مطبعة المدني، القاهرة.
٩. عبد الله، عبد الخالق (٢٠٠٩): "أسس التعاون والحوار فى العلاقات العربية / الإيرانية"، المركز الدولى للدراسات الإستراتيجية المستقبلية، القاهرة .
١٠. عطية، خالد سيد سيد (٢٠١١): "مستقبل الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وأثره علي الأمن القومي المصري والعربي"، بحث اجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.
١١. عطية، ممدوح (٢٠٠٧): "البرنامج النووي الإيراني وتأثيره علي الأمن القومي لدول الخليج"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد ٢٤.
١٢. العمري، زايد بن محمد حسن (٢٠٠٧): "المشروع النووي الإيراني وتأثيره علي الأمن الإقليمي"، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.
١٣. فتحى، ممدوح أنيس (٢٠٠٦): "الأمن القومى الإيرانى"، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبى، إبريل.
١٤. ملكي، عباس (٢٠٠٣): "صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية"، دورية زهبرد، العدد ٢٧، البحرين، مارس.
١٥. المهيني، سليمان إبراهيم (٢٠٠٩): "التوجهات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط"، بحث أجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.

١٦. ناجي، محمد عباس (٢٠١١): "مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥ يوليو ٢٠١١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، القاهرة ٢٠١١.

١٧. ياسين، صباح (٢٠٠٩): "ازدواجية الخطاب الإعلامي الإيراني"، القاهرة.